

كلية إدارة الأعمال

مبادئ المحاسبة ((1))

د. اسعد الخميس

الماضرة الأولى

ماهية المحاسبة المالية

أولاً: المصطلحات الرئيسية للمحاسبة.

تقوم المحاسبة المالية على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المحاسبية والتي يمكن بيانها فيما يلي¹:

المنشأة Enterprise: عبارة عن أي وحدة اقتصادية تمارس نشاطاً (تجارياً- صناعياً- خدمياً) بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، ولهذا فالمنشأة قد تكون منشأة فردية أو شركة أو مؤسسة حكومية².

دورة التشغيل operating cycle: هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت التجارية، أو متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع والإنتاج وبيع المنتجات وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية.

العمليات المالية Financial Transactions: وهي تعبير يطلق على تبادل السلع والخدمات بين طرفين وهما المنشأة والغير بحيث تكون وسيلة التبادل هي النقود.

الحساب Account: هو رمز أو شكل أو جدول يتم من خلاله التعامل مع الشيء موضوع العملية المالية، سواء أكان هذا الشيء شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو شيئاً حقيقياً ملموساً أو وهمياً، وفي الغالب يأخذ الحساب شكل حرف (T) ويكتب فوقه اسم الحساب ويرمز له اختصاراً (ح/.....) ويظهر الحساب بدفتر خاص يسمى دفتر الاستاذ.

القيد المحاسبي Accounting Entry: ويعبر عن تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمنشأة، لبيان الزيادة أو النقص التي تأثر بها كل حساب من حسابات المنشأة، أو قد يؤدي القيد إلى نشوء حساب جديد لم يكن موجود من قبل في دفتر الاستاذ، بحيث تسجل القيود في دفتر خاص يسمى دفتر اليومية.

¹ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص35.

² وابل بن علي الوابل، مبادئ المحاسبة الجزء الأول، الطبعة 2، المملكة العربية السعودية، الناشر، وابل بن علي الوابل، 1422 هـ، ص4.

الأصول Assets: وتعتبر الأصول (أو الموجودات) عن كل ما تملكه المنشأة من حقوق أو موارد تسمى أصول لاستخدامها في العملية الانتاجية بمعنى هي الموارد الاقتصادية للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً، وتقسّم إلى أصول ثابتة كالأراضي والمباني، الآلات، السيارات وغيرها من الأصول الثابتة، وأصول متداولة لا تتجاوز مدتها السنة، وتمثل أوجه استخدام الأموال في المنشأة.

الأصول الثابتة (طويلة الأجل) Fixed Assets: وهي الأصول التي تقتنى بقصد استخدامها وليس بغرض إعادة بيعها فهي تستخدم في مزاوله أنشطة المنشأة، ويمتد العمر الانتاجي لها لعدة سنوات (أو لأكثر من دورة تشغيل)، وغالباً لا يتغير شكلها طوال عمرها الإنتاجي كالأراضي والمباني والآلات والسيارات وغيرها¹.

الأصول المتداولة (قصيرة الأجل) Current Assets: وهي النقدية و الممتلكات التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول، وتتضمن الأصول المتداولة النقدية، والاستثمارات قصيرة الأجل، والمدينين، وأوراق القبض، والمخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً، والإيرادات المستحقة.

الأصول غير الملموسة Intangible Assets: هي الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة وفائدة للمنشأة مثل شهرة المحل، براءة الاختراع، حق الامتياز، العلامات التجارية.

الخصوم Liabilities: هي التزامات المنشأة تجاه الغير بمعنى حقوق الغير على المنشأة مقابل حصولها منهم على سلع أو خدمات أو قروض. وتقسّم الخصوم إلى حقوق الملكية والالتزامات طويلة وقصيرة الأجل.

حقوق الملكية Owners' Equity: وهي الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه ملاكها أو أصحابها وتمثل الزيادة في قيمة الأصول عن الالتزامات، وتشمل المبالغ التي استثمرها الملاك في المنشأة، بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن عملياتها والتي لم توزع وإنما تم إعادة استثمارها. **الالتزامات طويلة الأجل Long-Term Liabilities:** وتمثل الالتزامات المستحقة على المنشأة والتي سيتم سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن عام واحد أو دورة التشغيل أيهما أطول، مثل السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل، القروض طويلة الأجل.

¹ وابل بن علي الوابل، مبادئ المحاسبة الجزء الأول، مرجع سابق، ص4.

الالتزامات قصيرة الأجل Short-term Liabilities: وهي الالتزامات المستحقة على المنشأة والتي يتوجب سدادها خلال فترة زمنية تقل عن عام أو دورة تشغيل أيهما أطول. كالدائنون، وأوراق الدفع، والمصاريف المستحقة، إضافة إلى الإيرادات المقبوضة مقدماً.

قائمة المركز المالي Financial position statement: وهي والتي تسمى أيضاً الميزانية balance sheet عبارة عن كشف يتضمن الأصول والخصوم في لحظة اعدادها، بمعنى هي قائمة تتضمن الأصول المملوكة من قبل المنشأة، والالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه الغير والاستثمارات المقدمة من الملاك بحيث تعرض الأرصدة في تاريخ محدد، فهي تمثل صورة Snapshot للمركز المالي للمنشأة في لحظة معينة¹.

الإيرادات Revenues: وتمثل التدفقات المالية الداخلة إلى المنشأة التي تؤدي إلى زيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما، والتي تمثل ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة بحث تتضمن المبالغ المحصلة أو تحت التحصيل نتيجة البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة.

المصروفات Expenses: وتمثل التدفقات المالية الخارجة من المنشأة والتي تؤدي إلى نقص أحد الأصول أو زيادة أحد الخصوم أو كلاهما، والتي تمثل تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الإيرادات، ويشار إليها بالتكاليف المستنفذة.

الربح (أو الخسارة) Profit(or Loss): يمثل الربح زيادة الإيرادات الخاصة بالدورة المالية عن المصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، بمعنى الفرق الموجب بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها، أما الخسارة فتتمثل الفرق السالب بين الإيرادات والمصروفات، بمعنى زيادة المصروفات الخاصة بالدورة المالية عن الإيرادات الخاصة بتلك الفترة.

قائمة الدخل Income statement: وهي القائمة البديلة عن حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، حيث تعرض نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات خلال الدورة المالية، حيث يتم إعدادها على مرحلتين، تتمثل الأولى بإظهار مجمل الربح أو الخسارة من خلال طرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات، وهذه المرحلة تمثل حساب المتاجرة، أما المرحلة الثانية يتم طرح

¹ MWE Glautier and B underdown, Accounting theory and practice, seventh edition, Prentice Hall, 2001, page 30.

المصاريف التسويقية (مصاريف البيع والتوزيع)، إضافة إلى المصاريف الإدارية والمالية من مجمل الربح (أو الخسارة) للوصول إلى صافي الربح (أو الخسارة)، وهذه المرحلة تمثل حساب الأرباح والخسائر.

ثانياً: مفهوم المحاسبة المالية وتعريفها:

تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تهتم بالنشاط المالي للمنشأة وتقوم على مجموعة من الفروض والمبادئ التي تنظم العمل المحاسبي، حيث تتلخص الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمتمثلة بالدورة المحاسبية في تحليل وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في المنشأة من خلال ما يسمى بالقيود المحاسبية والتي تسجل في الدفاتر المحاسبية (دفتر اليومية)، ومن ثم ترحيلها (نقلها) إلى دفتر يسمى دفتر الاستاذ (كشف حساب)، بهدف ترصيداها ومن ثم اعداد ميزان بتلك الأرصدة يسمى ميزان المراجعة، تمهيداً لإعداد الحسابات الختامية المتمثلة بحسابي المتاجرة والأرباح والخسائر أو ما يعبر عنهما بقائمة الدخل والتي تبين نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، والميزانية العمومية والتي تسمى بقائمة المركز المالي والتي تتضمن كشف بالموجودات (الأصول) التي تملكها المنشأة، والمطالب (الخصوم) التي على المنشأة تجاه الغير والتي تقسم بدورها إلى حقوق المليكة ممثلة برأس المال، والالتزامات الخارجية وهو ما سيتم عرضه بالتفصيل كما سيأتي لاحقاً.

فالمحاسبة تقوم بتجميع المعلومات المالية وتحليلها وتسجيلها وتلخيصها ومن ثم اعدادها في القوائم والتقارير المالية وايصالها إلى الجهات المستفيدة منها لمساعدتها في ترشيد قراراتها. وبالتالي تعرف المحاسبة بأنها عملية تحليل وتسجيل وتلخيص العمليات المالية للمنشأة بهدف تحديد نتيجة أعمالها واعداد قائمة المركز المالي وايصال تلك المعلومات إلى الجهات المستفيدة منها لترشيد قراراتها.

وعرف Geoff black المحاسبة بأنها عملية تسجيل وتلخيص وتفسير المعلومات المالية، كما يلي¹: Accounting can be defined simply as the recording, summarizing and interpretation of financial information"

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (The American Accounting Association) المحاسبة كما يلي: "The process of identifying, measuring and communication"

¹ Geoff Black, introduction to Accounting, prentice Hall, First Published, 2000, page 2.

economic information about an organization or other entity, in order to permit informed, judgment by users of the information" والتي تعرف المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن المنظمة أو الوحدة المحاسبية لمستخدمي تلك المعلومات بشكل واضح وعادل.

كما تعرف المحاسبة بأنها: نظام لإنتاج المعلومات المتعلقة بالمنشأة وتوصيلها للأطراف ذات العلاقة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتعد المحاسبة فن وعلم في ذات الوقت¹: فالمحاسبة تعتبر فن إلى الحد الذي تتطلب معه تقديراً شخصياً سليماً للعديد من المتغيرات والأحداث الاقتصادية، وتعد علماً في تعاملها مع قياس الأحداث الاقتصادية في صورة مالية تحكمها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية. نلاحظ بأن المحاسبة هي النظام المتكامل المتعلق بتحديد وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وعرض قائمة المركز المالي وتوصيلها إلى الأطراف المهمة بأمر المنشأة سواء الداخلية أو الخارجية لمساعدتها في ترشيد قراراتها الاستثمارية.

ثالثاً: تطور المحاسبة المالية:

ترجع نشأة المحاسبة كعلم منذ القدم، ففي البدايات كان النشاط التجاري محدوداً وبسيطاً حينها لم تكن المحاسبة ضرورة ملحة باعتبار أنها كانت تعتمد على نظام المقايضة، إلى حين ظهور النقود كوسيلة للتبادل بحيث أصبحت هناك ضرورة ملحة لتسجيل العمليات التجارية بين المتعاملين.

لذا تعتبر المحاسبة لغة التعامل ولغة الحياة الاقتصادية والمالية لأنها تعتبر لغة المال والاعمال فهي معنية بتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية بلغة الأرقام، وأول من وضع أسس المحاسبة المالية وفق نظام يمكن من تسجيل العمليات المالية بطريقة دقيقة ووفق القيد المزدوج هو الإيطالي " لوقا باتشيللو" في كتاب نشر في البندقية عام 1494 باسم نظام القيد المزدوج، والمتمثل في تسجيل العمليات المالية من خلال تحديد طرفي العملية المالية وهما الآخذ والعاطي، أو المدين والدائن.

¹ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص17.

ومن ثم مرحلة التطور الصناعي حيث تطورت المحاسبة بشكل سريع أثناء وبعد الثورة الصناعية وظهر الاختراعات الحديثة، وخاصة بعد ظهور الشركات الكبرى وتطور المنشآت الفردية وأصبحت الحاجة ملحة لوجود نظام محاسبي قادر على التعامل مع هذه المتغيرات.

كما أن ظهور المنظمات والجمعيات المحاسبية المهنية ساهم وبدور كبير من خلال اسهامها في وضع المبادئ والمفاهيم المحاسبية وتطويرها، إضافة إلى إصدار معايير المحاسبة والمراجعة، ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى قواعد السلوك المهني التي تنظم عمل المحاسبين القانونيين¹، والتي ساهمت بالارتقاء بالمهنة المحاسبية ومتابعة تطوراتها بإصدار مجموعة من المعايير التي تلائم كل مرحلة وبحيث أصبحت دليل التطبيق المتفق عليها في كافة الدول.

رابعاً: مجالات المحاسبة وفروعها:

نتيجة تطور الحياة الاقتصادية للمنشآت التجارية والصناعية والخدمية أدى ذلك لظهور العديد من التخصصات المحاسبية الأخرى إلى جانب المحاسبة المالية والتي تعد الركيزة الأساسية لأي عمل محاسبي، ويمكن عرض أفرع المحاسبة الرئيسية كما يلي:

المحاسبة المالية: Financial Accounting: وتتضمن مجموعة القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية التي تحكم طرق تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمنشأة في مجموعة من الدفاتر والسجلات بهدف الوقوف على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة. فالمحاسبة تقدم أهدافاً عدة للمنشأة، إذ يتمثل الهدف الأساسي في تلخيص الأداء المالي للمنشأة للأطراف الخارجية (المستخدمين الخارجيين)، كالبنوك، الجهات الحكومية وغيرها، فالفرع من المحاسبة الذي يهتم أو المرتبط بتقديم التقارير المالية للجهات الخارجية المهمة بأمر المنشأة تدعى المحاسبة المالية Financial Accounting، أما المحاسبة التي تستخدم لإرشاد أو توجيه الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة تتمثل في المحاسبة الإدارية Managerial Accounting، لذا فالمحاسبة المالية والإدارية تتداخل في مجالات عدة، فعلى سبيل المثال التقارير المالية التي تعد لتلبية احتياجات

¹ باسمه فالح النعيمي، المحاسبة المالية، الجزء الأول، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2010، ص-17.

الجهات الخارجية غالباً ما تستخدم من قبل إدارة المنشأة نظراً لأنها ناتجة عن تأثير قراراتهم في المنشأة¹. لذلك فالمحاسبة المالية تركز على هدفين أساسيين:

1- لتقرير الوضع المالي للمنشأة في لحظة معينة من الزمن.

2- لتقرير التغيرات في الوضع المالي للمنشأة خلال فترة من الزمن.

فالهدف الأول يتمثل بصورة Snapshot للمركز المالي في لحظة معينة حيث يقيس الوضع المالي للمنشأة، ويستخدم هذا القياس من قبل الملاك لتقييم سلامة المركز المالي في لحظة معينة، بينما الهدف الثاني يقدم صورة متحركة Video للوضع المالي للمنشأة من بداية الفترة إلى نهايتها، بمعنى يقيس التغيرات في المركز المالي للمنشأة خلال فترة من الزمن وهذا القياس يستخدم من قبل الملاك للتنبؤ بأداء المنشأة خلال الفترة القادمة (المستقبل).

وبالتالي فأهداف المحاسبة تتمثل في تسجيل الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المنشأة، ومن ثم تلخيص أثر هذه الأحداث على المنشأة في التقارير المالية والتي تسمى بالقوائم المالية Financial statements.

المحاسبة الإدارية Managerial Accounting: وتتضمن الطرق والأساليب التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، وبتعبير آخر هي تطبيق للأساليب الفنية والمفاهيم العلمية في تسجيل وتبويب وعرض البيانات الموضوعية مقدماً لمساعدة الإدارة في التخطيط، واتخاذ القرارات السليمة لتحقيق هذه الأهداف بحيث تشمل كافة الطرق والمفاهيم العلمية للالتزام للتخطيط الفعال².

محاسبة التكاليف: Cost Accounting: نتيجة حاجة المنشآت الصناعية إلى تحديد تكلفة وحدة المنتج ولتحديد تكلفة المخزون ظهرت محاسبة التكاليف كفرع من المحاسبة تهتم بتتبع عناصر التكاليف من مواد وأجور ومصاريف صناعية وذلك لتحديد تكلفة الصنع أو الانتاج، إضافة إلى تحديد تكلفة الخدمة المقدمة في المنشآت الخدمية وتوفير المعلومات اللازمة للإدارة لمساعدتها في ترشيد قراراتها.

¹ Jonathan E. Duchac, James M. Reeve, Carl S. Warren, Financial Accounting An Integrated Statement Approach, 2nd Edition, Copyright Thomson south-western, printed in the united states of America, 2007, page 13.

² علاء الدين جيل، المحاسبة الإدارية، منشورات جامعة حلب، 2007، ص22.

محاسبة المنشآت المتخصصة: Specialization Accounting Firms: وهي المحاسبة التي تهتم بأساليب وطرق تسجيل وتحليل العمليات المالية الخاصة بمجموعة من المنشآت ذات الأنشطة المتخصصة كالمنشآت الزراعية والمصارف والنفط وغيرها وذلك ضمن القواعد والإجراءات التي تحكم المحاسبة المالية وغيرها.

المحاسبة الضريبية: Tax Accounting: وتقوم المحاسبة الضريبية على تحديد الدخل الخاضع للضريبة من خلال دراسة القوائم المالية ومعرفة البنود المقبولة ضريبياً وغير المقبولة ضريبياً بهدف الوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة وذلك حسب النسب الضريبية المتبعة بكل دولة والقوانين الضريبية الخاصة بتلك الدولة المعنية.

المحاسبة الحكومية: Governmental Accounting: تهتم المحاسبة الحكومية بالقواعد والإجراءات التي تتعلق بتسجيل وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالوحدات الإدارية (الحكومية) ذات الطابع العام، واحكام الرقابة على الصرف والتحصيل بما يساعد الجهاز الحكومي في تخطيط ومراقبة الأموال والممتلكات العامة.

المحاسبة القومية: National Accounting: حيث يختص هذا الفرع بالنشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام والذي يشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث تهتم بالدخل القومي والنتائج القومي ومساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي وغيرها.

المحاسبة الدولية: International Accounting: تعد المحاسبة الدولية أحد فروع المحاسبة المالية التي تهتم بمعالجة المشاكل المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الدولية بإشكالها المختلفة سواء كانت شركة منفردة ليس لها فروع أو توابع في دول أخرى ولكنها تتعامل في التجارة الخارجية أو اتخذت شكل شركة متعددة الجنسية ذات فروع وتوابع خارج حدودها الوطنية¹.

المراجعة (تدقيق الحسابات) Auditing: المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية للمنشأة خلال فترة مالية محددة

¹ محمود ابراهيم وآخرون، المحاسبة الدولية، منشورات جامعة حلب، 2005، ص30.

لتحديد بشكل موضوعي مدى التوافق والتطابق بين المعلومات المعروضة بالقوائم المالية والواقع الفعلي في ضوء المعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة¹.

الإطار الفكري للمحاسبة المالية:

تبنى المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية والتي تعد أساس العمل المحاسبي واعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية للجهات المستفيدة، كما تقوم جهات عدة بمتابعة تطوير العمل المحاسبي وبخاصة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP كمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، هيئة تنظيم الأوراق المالية (SEC) وغيرها، وسيتم التطرق بإيجاز للفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي:

أولاً: الفروض المحاسبية: Accounting Assumption

1- فرض الوحدة المحاسبية: The Accounting Entity Assumption

ينظر للمنشأة (الوحدة المحاسبية) على أنها وحدة اقتصادية تتضمن موارد معينة وتمارس أنشطة محددة سواء كانت في شكل منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة أموال أو وحدة حكومية، وفي إطار هذا الفرض تعتبر المنشأة وحدة مستقلة بذاتها وبالتالي لها شخصيتها المعنوية المستقلة وذمتها المالية الخاصة بحيث يتم فصل عملياتها وأموالها والتزاماتها محاسبياً عن أموال والتزامات مالكيها أو ملاكها بحيث يتم معاملتهم مع المنشأة محاسبياً كعامله الغير².

2- فرض الاستمرارية: The Going-concern Assumption

قوي يخالف ذلك، فالمحاسبون يفترضون بأن المنشأة سوف تستمر في ممارسة نشاطها إلى أجل غير محدد، وهذا ما يسمى فرض الاستمرارية والذي يفترض بأن المنشأة سوف تستمر في تقييم أصولها الثابتة بتكلفتها التاريخية³.

¹ مراجعة ومراقبة داخلية، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، طبعة 1429 هـ، ص2.

² محمد حسن عبد العظيم وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2017/2016، ص13.

³ Hermanson, Edwards, and Maher, Accounting Principle, A business perspective, Financial Accounting, Textbook Equity, Inc. 2011 Edition, page 41.

3- فرض الدورية (أو الفترة المحاسبية): **periodicity Assumption**

طالما أن المنشأة مستمرة في ممارسة نشاطها فليس من المنطق الانتظار حتى نهاية العمر الانتاجي للمنشأة لمعرفة نتائج نشاطها، وبالتالي لا بد من تقسيم حياة المنشأة إلى فترات مالية **Financial period** دورية متساوية أو ما يسمى بالفترة المحاسبية والتي عادة ما تكون سنة، بحيث تتوافق مع السنة الميلادية في الغالب بحيث تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل عام. ويقوم هذا الفرض على القياس الدوري للربح والمركز المالي في نهاية كل دورة محاسبية، ونتيجة للحاجة لمعلومات متاحة لاتخاذ القرارات عادة ما يتم اعداد تقارير مالية دورية شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنة إلى جانب التقارير المالية الختامية التي تعد في نهاية السنة المالية.

4- فرض وحدة القياس النقدي **Monetary unit Assumption**

يعني هذا الفرض بأن العمليات التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية هي تلك العمليات التي يمكن قياسها والتعبير عنها بوحدة النقد، أما التي لا يمكن التعبير عنها أو قياسها بوحدة النقد فلا يمكن تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وبهذا يتم استخدام وحدة النقد الوطني بالتعبير عن العمليات المالية وتسجيل القيود المحاسبية، إذ يجب وجود وحدة قياس لجميع العمليات والأنشطة القابلة للقياس مما يمكن من إجراء العمليات الحسابية والمقارنات ووحدة القياس تكون عادة النقد الوطني (الليرة السورية في سوريا) ويفترض ثبات قوتها الشرائية بمرور الوقت والذي لاقى انتقادات في وقتنا الحاضر لما تتعرض له القوة الشرائية من تغير وبالتالي فالمعلومات المعروضة في القوائم المالية لا تعكس الواقع الفعلي.

ثانياً: المبادئ المحاسبية: **Principles Accounting**

تعتبر المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً **Generally Accepted Accounting principles (GAAP)** والتي تم تأسيسها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting standards board (FASB)** الأساس في تسجيل العمليات المالية واعداد القوائم المالية، إضافة إلى معايير التقارير المالية الدولية وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

1- مبدأ التكلفة التاريخية: Historical cost principle

ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على تسجيل الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية، بمعنى بتكلفة الحصول عليها (بتاريخ الاقتناء)، أي من واقع المستندات المؤيدة لها بحيث تتضمن التكلفة سعر الشراء purchase price إضافة إلى جميع المصاريف All expenditure التي تتفق على هذا الأصل حتى يصبح جاهزة للعمل readily for intend used، ولا يؤخذ بأي تغيير لاحق في قيمة الأصول نتيجة تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، ويتميز بالموضوعية لإمكانية التحقق من التكلفة.

2- مبدأ تحقق (الاعتراف) الإيراد: Revenue Recognition principle

الاعتراف بالإيراد يعني متى يتم اكتساب الإيراد وتحققه Realized وتسجيله في الدفاتر المحاسبية كإيراد، بشكل عام اشارت المراجع المتخصصة بأن الإيراد عادة يتحقق بالبيع وتسليم البضاعة للزبون أو بتأدية الخدمة له، سواء كان البيع نقداً أم بالأجل (على الحساب) بمعنى يتم التسجيل والاعتراف وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، وهناك استثناء فيما يتعلق بعقود المقاولات والانتاج بموجب عقود مؤكدة.

3- مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات: Matching principle

ويقضي هذا المبدأ بمقابلة الإيرادات الخاصة بالسنة المالية الحالية Revenues بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق أو توليد تلك الإيرادات خلال نفس الفترة Expenses وعلى أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي، وبناءً على ذلك يتم تحقيق الربح في حال زيادة الإيرادات عن المصروفات، والعكس في حال زيادة المصروفات عن الإيرادات سيتم تحقيق خسارة وذلك من خلال اعداد الحسابات الختامية المتمثلة بحسابي المتاجرة والأرباح والخسائر أو قائمة الدخل.

1- مبدأ الإفصاح التام : ويقصد بالإفصاح أو الاعلام المحاسبي عرض كافة المعلومات في القوائم والتقارير المالية ودون اخفاء أي معلومة قد تكون هامة في اتخاذ القرارات، فالهدف من هذا المبدأ يتمثل في ضمان الشفافية في أداء المنشأة بحيث لا يتم حجب أي معلومات قد يحتاجها المستفيدون عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمنشأة¹.

¹ محاسبة مالية-1، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: مستخدمي المعلومات المحاسبية.

يتمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم والتقارير المالية في المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، المقرضين والموردين والدائنين، العملاء والحكومات، الجهات الرقابية، والجمهور بشكل عام، وحتى تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية للمنشآت على اختلافها مفيدة وذات منفعة لمستخدميها لا بد من أن تتصف بمجموعة من الخصائص أو المواصفات التي تجعلها على درجة عالية من الجودة والملائمة لاستيفاء احتياجات مستخدميها والذين يعتمدون على القوائم والتقارير المالية في ترشيد قراراتهم كافة.

رابعاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويقصد بالمواصفات النوعية للمعلومات المحاسبية الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات لكي تصبح ملائمة للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية¹، كما تعرف بأنها صفات تجعل المعلومات المزودة بالقوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إذ يجب تقديم المعلومات بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، دراسة هذه المعلومات وفهمها، والقدرة على استخدامها وهذا ما يسمى بالقابلية للفهم²، فيجب أن يتوفر في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم والتقارير المالية كي تزداد جودتها ومنفعتيها لمستخدميها خاصيتين رئيسيتين وهما الملائمة والثقة.

1- خاصية الملاءمة **Relevance**: تعد خاصية الملاءمة من أهم الخصائص الواجب

توافرها في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم والتقارير المالية، حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تمتلك القدرة بالتأثير في القرار³. ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى هي قدرة المعلومات المحاسبية لإيجاد تأثير في اتخاذ القرار⁴، وتقسم خاصية الملاءمة إلى ثلاث مواصفات فرعية وعلى درجة من الأهمية وتتمثل في القدرة على التنبؤ (Predictive value) أي القدرة على استخدام معلومات الماضي والحاضر

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية-المدخل النظري وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص28.

² ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد على احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص138.

³ Donald E. Kieso. Jerry J Weygandt, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting IFRS Edition, Third Edition, copyright©2018 John Wiley & Sons, inc, printed in Singapore, page 72.

⁴ عبد الرزاق الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2006، ص294.

في توقع أحداث ونتائج المستقبل، القدرة على التقييم الارتدادي (Feedback value) بمعنى أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، التوقيت الملائم (Timeliness) بمعنى توفير المعلومات في حينها، أي أن تكون المعلومات متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير في قراراتهم¹.

2-خاصية الموثوقية (Reliability): وتشير هذه الخاصية إلى مستوى الثقة الذي يمكن أن يضعه من يستخدمون القوائم المالية في المعلومات والقيم الواردة بها². فالمعلومات المحاسبية تمتلك خاصية الثقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز بحيث تمثل بصدق أحداث أو أنشطة المنشأة³. وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية والتي تتمثل في **الصدق في التعبير (Representational faithfulness)** إذ يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير عنها، بمعنى أن تتطابق الأرقام ما حصل أو حدث فعلاً⁴، **إمكانية التحقق (Verifiability)** بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخصاً آخر- مستقل عن الشخص- الأول باستخدام الأساليب نفسها، **الحياد (Neutrality)** ويقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى معلومات مفيدة إلى جهة معينة أو طرف معين من الأطراف المعنية أو المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، بل يجب أن تكون المعلومات واقعية خالية من التحيز⁵.

ثالثاً: المواصفات الثانوية أو الفرعية (secondary qualities): تتمثل بخاصيتي الثبات وإمكانية المقارنة والتي يمكن بيانها كما يلي:

1- خاصية الثبات في إتباع النسق (consistency): يعني الثبات في إتباع النسق الواحد أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة لأخرى. ويمكن للمنشأة أن تغير من طريقة محاسبية متبعة إلى أخرى ولكن عليها أن توضح بأن تبني الطريقة الجديدة أكثر ملائمة من الطريقة القديمة، ومن ثم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في

¹ محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص72.

² احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية -المبادئ والمفاهيم والإجراءات والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص52.

³ Marshall B.Romney,Paul John Steinbart, accounting information systems, prentice Hall international, Eighth edition,p15.

⁴ Donald E .Kieso. Jerry J Weygandt, Terry D. Warfield, op. cit., page 73.

⁵ عبد الرزاق الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص296.

السياسة المحاسبية على عرض القوائم المالية¹، وقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية المنشآت بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة مع بيان الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك.

2- إمكانية المقارنة (Comparability): وتعني بأن تكون المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بطريقة مماثلة للمنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، بحيث تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف في الأحداث الاقتصادية بين المنشآت.

إلا أن هناك عدة معوقات للمقارنة منها استخدام عدة طرق وأساليب محاسبية للقياس، ووجود عدة فروض محاسبية غير واقعية، وبالتالي فالهدف الرئيسي للمقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين البيانات المالية وذلك لجعل المعلومات أكثر فائدة في مجال اتخاذ القرارات².

رابعاً: محددات مواصفات المعلومات المحاسبية (constraints):

1 - قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة (Benefits > costs): إذ يجب أن تزيد المنفعة المتوقعة من المعلومات عن تكلفتها حتى يتم إنتاج هذه المعلومات، فهذا القيد يمثل معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير معلومات بأقل تكلفة ممكنة³.

2 - الأهمية النسبية (Materiality): فالمعلومات تكون هامة إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات اعتماداً على المعلومات المحتواة (المدرجة) في القوائم المالية⁴.

¹ Donald E .Kieso. Jerry J Weygandt, Terry D. Warfield, op. cit., page 76.

² فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة-المدخل المعاصر، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الثانية، 2003، ص195.

³ عبد الرزاق الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص298.

⁴ Donald E .Kieso. Jerry J Weygandt, Terry D. Warfield, op. cit., page 72.